

الأزمة الاقتصادية العالمية والبلدان الأقل نموًا: هموم المواطن

تتقدم البلدان الأقل نموًا، جبهة هؤلاء الذين يتحملون لهيب الأزمة الاقتصادية العالمية. حيث نجد هذه الأزمة في تلك البلدان خصوصًا، تتحول إلى أزمات غذاء ووقود ومناخ وديون وتنمية وسياسية أيضًا. ومن ثم فالمطلوب هو تغيير أساسي للبنية المالية العالمية. فمع وجود أعداد هائلة من الناس يعيشون في فقر، فإن النموذج الحالي من النمو الاقتصادي، لم يحقق سوى منافع زهيدة، إذا كانت فيها أصلًا ثمة منفعة. ويجب أن نستخدم الأزمة الاقتصادية العالمية كفرصة سانحة لتحقيق تغيير حقيقي في النظام العالمي؛ بحيث ينال جميع الناس على كوكب الأرض فرصة أفضل لعيش حياة آمنة وذات معنى.

رجال وأطفال إلى مزيد من الفقر وشطف العيش. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية ناتجة من نواقص، وفشل البلدان الغنية والصناعية والمتقدمة، فإن البلدان الأقل نموًا هي التي تتصدر الصفوف الأولى لمن يتحملون لهما. وقد زادت الأزمة في هذه البلدان أيضًا من سعي الأزمات الحالية في الغذاء والوقود والمناخ والديون والتنمية، وكذلك الأزمات السياسية.

أزمة الغذاء

أزمات الغذاء غير المسبوقة التي أشعلتها أسعار الغذاء الملتحمة، أدت إلى "شغب الغذاء" حيث هزت أرجاء ما يزيد عن 30 بلدًا من البلدان الأقل نموًا. حيث أصبح العمال والفلاحون غير قادرين على تحمل أعباء الطعام الضرورية للبقاء على قيد الحياة. ومن الأمثلة على ذلك ما انطلق من احتجاجات في هايتي، بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، والكامبيرون والسنغال وساحل العاج وموزمبيق وأنيويا ومدغشقر، وموريتانيا وأجزاء أخرى من أفريقيا. وكذلك مسيرة الأطفال الجوعى في اليمن⁽²⁾. ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، تتصف 22 دولة بصفة خاصة بالضعف والتعرض لزيادة أسعار الغذاء الحديثة، بسبب أنها ليست فقط شديدة الفقر، بل أيضًا معتمدة بشكل كبير على الواردات الغذائية. وقد أنتجت إريتريا 2008 2009 نحو 30% فقط من متطلباتها الغذائية. وقد حذر صندوق الأمم المتحدة

750 مليون نسمة. وما زالت موجة العولمة النيوليبرالية المتزايدة، تمثل تهديدًا للحياة من يعيشون في هذه البلدان الأقل نموًا، ولسبل عيشهم ورزقهم. ويتصف الاقتصاد في هذه البلدان عمومًا بتزايد عبء الديون، والصدمات الاقتصادية، والجوع، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها انعدام العدالة بين الجنسين، والصراعات، وضعف الحكم، ومواطن الضعف والمهاشة البيئية متأصلة فيها.

ولم تسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة هزة لأسس الاقتصادات الضخمة، والبورصات، وكبريات المؤسسات المالية نفوذًا حول العالم فحسب، بل أيضًا وضعت تلك الاقتصادات الصغيرة، الخاصة بالبلدان الأقل نموًا والتي كانت ضعيفة أصلًا، في خطر داهم؛ بزجها ملايين الفقراء من نساء

على الأقل مرتين أكثر من مستوى الحد الأدنى أو مستوى العتبة، ويجب أن تكون ظروف العيش التي يكفلها هذا الناتج مستدامة مرتفعة. راجع: www.un.org/ohrls

وفي ما يتعلق بالمراجعة التي تتم كل ثلاث سنوات، والتي جرت في 2006، فإن لجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية أوصت بإدراج غينيا بابوا الجديد، وإخراج ساموا من قائمة البلدان الأقل نموًا. وقد وجد أن غينيا الاستوائية وكريباتي Kiribati وتوفالو Tuvalu وفانتواتو Vanuatu مؤهلة للخروج من القائمة لأول مرة. وفي القرارات الأخيرة للجمعية العامة (209/59، 210/59، 33/60) قررت تخريج كيب فردي Cape Verde في نهاية 2007، ومالديف Maldives في كانون الثاني/يناير 2011. وفي نهاية 2007، أصبحت كيب فردي البلد الثاني الوحيد الذي يخرج من قائمة البلدان الأقل نموًا، منذ تأسيس المجموعة في عام 1974. وقد تركت بتسوانا المجموعة في عام 1994.

أريون كاركى Arjun Karki

مراقبة البلدان الأقل نموًا LDC Watch

وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، يوجد في العالم 49 بلدًا أقل نموًا (LDCs)⁽¹⁾. تضم نحو

(1) معايير البلدان الأقل نموًا: في مراجعتها الأخيرة التي تجرى كل ثلاث سنوات للبلدان الأقل نموًا، استخدمت لجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية (CDP) المعايير الثلاثة التالية لتحديد البلدان الأقل نموًا:

- معيار الدخل المنخفض، يقوم على تقدير متوسط ثلاث سنوات من إجمالي الدخل القومي للفرد (تحت 745 دولارًا للاندراج، وأكثر من 900 دولار للخروج من قائمة البلدان الأقل نموًا)؛
- معيار مكانة رأس المال البشري، يتضمن مؤشر الأصول البشرية المجمعة بالاستناد إلى: أ) التغذية؛ نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية؛ ب) الصحة؛ معدل الوفيات للأطفال في أو دون الخامسة؛ ج) التعليم؛ نسبة المسجلين في المدارس الثانوية؛ د) نسبة محو أمية الكبار؛
- معيار المهاشة/الضعف الاقتصادي، يتضمن مؤشر الضعف الاقتصادي القائم على مؤشرات ل: أ) حجم السكان؛ ب) بعد المسافة؛ ج) تركيز الصادرات التجارية؛ د) مساهمة الزراعة؛ الفابات والمصايد في الناتج القومي؛ هـ) التشرذ بسبب الكوارث الطبيعية؛ و) عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي؛ ز) عدم استقرار صادرات السلع والخدمات.

ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة أن الأقل نموًا، يجب أن يستوفي المعايير الثلاثة السابقة. فضلًا عن ذلك، وحيث إن المعنى الأساسي لفئة البلد الأقل نموًا، أي الاعتراف بمعوقات بنوية، تستبعد الاقتصادات الكبيرة، يجب على السكان ألا يتجاوزوا 75 مليون نسمة. وكي يكون البلد مؤهلًا للخروج من قائمة البلد الأقل نموًا، يجب أن يصل إلى مستويات العتبة للخروج على الأقل بالنسبة لاثنتين من المعايير الثلاثة، أو يجب أن يتعدى إجمالي الناتج القومي للفرد

(2) Martin Khor, "Global Trends", The Star Online, 14 April 2008; see "LDC Watch: Food Crisis: Defending food sovereignty in LDCs," 2008. Available at: <www ldcwatch.org>.

المتزايد، وارتفاع مستوى مياه البحار، وتزايد كميات الأمطار، وخطورة الفيضان والبراكين، والتي سوف تديم دوائر الفقر وأزمات الغذاء والوقود، والصراع، وانعدام المساواة، والديون، وسوء التنمية. وعلى الرغم من هذا فإن مواطني البلدان الأقل نمواً، هم الأكثر تضرراً من التغير المناخي المتزايد. فإن همومهم نادراً ما سمعت، أو تمت مواجهتها في عمليات التفاوض الرسمية على أي مستوى. لذلك فمن الأهمية أن نرفع أصوات ضحايا التغير المناخي عالمياً من البلدان الأقل نمواً، في المفاوضات المناخية القادمة، بما في ذلك مؤتمر التغير المناخي التابع للأمم المتحدة في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر 2009، حيث نأمل الوصول إلى اتفاق حول المبادئ من أجل معاهدة جديدة، تحل محل بروتوكول "كيوتو".

المساعدات الرسمية للتنمية

من المتوقع للمساعدات الرسمية للتنمية، المتدفقة إلى البلدان الأقل نمواً، أن تنقلص أيضاً مع اعتماد حكومات البلدان المتقدمة على الموارد في تنشيط اقتصادها، وإنقاذ المؤسسات المالية التي كانت في القلب من الأزمة الاقتصادية. وحيث إن البلدان الأقل نمواً مازالت مدينة بديون ثقيلة، فإن مستقبل تقليص تدفقات المعونة، أضاف مزيداً من الضغوط على حكومات هذه البلدان في المحافظة على التوازن بين الاستثمار للتنمية وبين تسديد الديون. وهو ما أسفر عن تخفيض المواد الموجهة إلى احتياجات التنمية. والنتيجة أن البلدان الأقل نمواً أصبحت تواجه صعوبة مضطربة في إنجاز الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأساسية لشعبها.

التحويلات والعمالة في الخارج

تتحد أيضاً التحويلات الواردة إلى البلدان الأقل نمواً من مواطنيها العاملين في الخارج، حيث يخسر هؤلاء العمال المهاجرون وظائفهم بسبب الركود الاقتصادي في البلدان التي توفر العمل. ويتنبأ صندوق النقد الدولي بهبوط هذه التحويلات، بنسب تراوح ما بين 4 و8% خلال العام 2009. وتعد هذه التحويلات المالية مهمة جداً بالنسبة

لسلسلة من قمم الغذاء العالمية والاتفاقات الدولية، من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وديباجة دستور منظمة الأغذية والزراعة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى مدى عقدين تقريباً، أعاد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً، في اجتماعات رفيعة المستوى حضرها رؤساء الدول والحكومات، إعلان التزامه بمكافحة سوء التغذية، والتأكيد على الأمن الغذائي للجميع. وكان إعلان روما للأمن الغذائي عام 1992، وخطة عمل القمة العالمية للغذاء التي تم تبنيها في 1996 وأعيد التأكيد عليها في مؤتمر المراجعة، بعد خمس سنوات في عام 2002، قد أكدت على تضافر الجهود من أجل مكافحة الجوع كخطوة أولى لازمة، ووضع هدف لتقليل عدد من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام 2015⁽⁴⁾. وقد أكدت قمة الألفية (2000) وسلسلة من اجتماعات المتابعة، على الالتزامات بتحقيق الأمن الغذائي، وحسن التغذية للجميع. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة من قبل قادة العالم، على الحاجة الملحة لتقليل الجوع وسوء التغذية، فإن التقدم في تحقيق الأهداف والمؤشرات الواردة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، جاءت مخيبة للأمل، على الرغم من الخطوات الهائلة التي تم اتخاذها في عدد من البلدان. وحتى اليوم مازال الحق في الغذاء منكوراً، ويعتبر الغذاء مادة للتجارة، أكثر من كونه سلعة لازمة للبقاء على قيد الحياة.

الأزمة المناخية

لقد تعمدت هموم البلدان الأقل نمواً حول الغذاء والمياه والطاقة، بفعل الأزمة المناخية التي تتحدى أهداف النمو الاقتصادي الشامل والمستدام بيئياً. وقد أصيبت هذه البلدان فعلياً بالفقر والكوارث الطبيعية، والصراعات والقيود الجيوفيزيكية، وهي الآن تعاني خطورة مزيد من الآثار المدمرة للتغير المناخي، بما يشمل التصحر

للطفولة من أن أسعار الغذاء العالمية المرتفعة، يمكن أن تؤثر على ما يصل إلى مليوني مواطن هناك، أي أكثر من نصف سكان إريتريا. وقد تنبأت هيئات الأمم المتحدة بأن 1.3 مليون نسمة ممن يعيشون تحت خط الفقر، سيكونون الأكثر معاناة. وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أن الأسعار المتزايدة قد "أشعلت أسعار الغذاء" في 36 بلداً. ووفقاً لبرنامج الغذاء للأمم المتحدة، فإن 12 بلداً من أصل 16 يشكلون أكثر المناطق جوعاً، تقع في البلدان الأقل نمواً (أفغانستان، وجيبوتي، وإثيوبيا، وغينيا، وهابيتي، وليبيريا، وموريتانيا، ونيبال، والسنگال، والصومال، وأوغندا، واليمن)⁽³⁾.

وبسبب إنفاق أغلبية شعوب البلدان الأقل نمواً، ما بين 70 و80% من دخولهم على الطعام، فقد كانت الضربة عنيفة من الزيادات الحادة في أسعار الغذاء المحلية. وتشمل عواقب أزمة الغذاء، التي أطلق عليها رئيس برنامج الغذاء العالمي "تسونامي صامت"، انتشاراً واسعاً لبؤس وسوء تغذية الملايين من الناس. وتبين أزمة الغذاء أن النهج الزراعي الصناعي السائر بتوجهات السوق لتحقيق الأمن الغذائي، قد فشل فشلاً كلياً في إطعام الجوعى في البلدان الأقل نمواً. وثمة عوامل أخرى مختلفة، مثل تعزيز الزراعة التابعة للمؤسسات، وإدخال خاصية الاعتماد شبه الكلي على الإمدادات الخارجية في الغذاء، ونقص الاستثمارات الإنتاجية في النظم الزراعية المحلية، والاحتباس الحراري، وعدم التوازن التجاري، وتحرير التجارة، كلها مسؤولة أيضاً عن انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وقد أدت هذه العوامل إلى الأزمة الحالية، وأجبرت بلايين الناس على الوقوع في براثن الجوع، وقللت من التنوع الحيوي بصورة شديدة، وأوشكت على تدمير النظام البيئي.

لقد أعلن الغذاء حقاً من حقوق الإنسان في

(3) See WFP, "Cash roll-out to help hunger hot spots", Rome, 12 August 2008.

Available at: <wfp.org/english/?ModuleID=137&Key=2899>; "UN System Response to the World Food Security Crisis (as of September 2008)"; available at: <www.un.org/esa/sustdev/publications/trends_

Africa2008/indx.htm>.

(4) See: FAO, "International Conference on Nutrition", Rome, 1992; FAO, "World Food Summit Plan of Action, 1996; FAO, World Food Summit: Five Years Later", 2002. Available at: <www.fao.org/worldfoodsummit/english/index.html>.

لبلدان مثل تاھیتی، ولیسوتو، ونيبال. حيث تشكل التحويلات لهذه البلدان أكثر من 15% من إجمالي دخلها القومي. وبالمثل، فإن الصناعات التصديرية في بلدان أقل تنمية، مثل صناعة الملابس، تنحدر أو حتى تتوقف عن الإنتاج، بسبب الهبوط الاقتصادي.

وقد شعرت البلدان الأقل نموًا في منطقة الباسفيك أيضًا بانحدار نسبة التحويلات، كما حدث في ساموا، وتوفالو، وكريباتي؛ بسبب آثار البطء في أسواق العمل والبطالة المرتفعة في دول المصدر، خصوصًا الولايات المتحدة ونيوزيلندا، وأستراليا. ومن المحتمل أن ترتفع مجددًا نسبة البطالة، المرتفعة أصلاً، في البلدان الأقل نموًا، في المستقبل القريب. وهو ما يستتبعه زيادة في الصراعات الاقتصادية الاجتماعية والاضطراب السياسي. وبالنسبة إلى البلدان الأقل نموًا التي قامت بالاستثمار في تأسيس أسواق مالية منخفضة الضرائب، وأقل تنظيمًا من قبل الدولة، كمصدر للعائدات الحكومية، مثل توفالو وكريباتي، فإن قيمة أموال الاستثمار التي وضعتها هذه البلدان من المتوقع انخفاضها مع استمرار الاضطراب الحالي للأسواق المالية.

في السنغال، أحد البلدان الأقل نموًا في إفريقيا، تصل التحويلات إلى 10% من إجمالي الناتج القومي. وفي عام 2008، كان مقدر لها أن تصل إلى ما يقرب بليون يورو. وهو ما يزيد عن 11% من إجمالي الناتج القومي في ذلك العام. ويقل الانحدار في التحويلات الاستهلاكية الأسري في مناطق كثيرة، إلى جانب مستوى الأعمال العامة ومشاريع البناء. وهو ما أسفر، إلى جانب الحد من الخدمات الحكومية، عن مزيد من الشطف والفقر للنساء والأطفال، خصوصًا في ما يتعلق بالصحة والتعليم، وسبل العيش والأمن الغذائي.

الصادرات

في أفغانستان تأثرت البنود التصديرية الرئيسية، مثل السجاد وجلد الماعز، بشدة جراء الأزمة المالية. فقد هبطت صادرات السجاد بنسبة 25% وصادرات الجلد الناعم المعروف باسم كاراكول Karakul بنسبة 20%، وفق هيئة التصدير الاستثماري

الأفغانية (هيئة لتعزيز الصادرات). وتعتمد مصادر الرزق لأكثر من 50% من المواطنين في الأقاليم الشمالية على قطاع السجاد. وقد تأثرت صناعة الجلود بشدة، بسبب عام كامل من الجفاف. والآن يزداد العبء المالي على الفلاحين، مع هبوط الطلب على السلعة دوليًا.

في إثيوبيا، أشارت التقارير إلى أن ربيع الواردات قد انحدر هذه العام بمقدار 803 بلايين دولار أمريكي. وتزعم وزارة التجارة والصناعة أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة قد أثرت على سوق الصادرات المستوعب للإنتاج الإثيوبي، خصوصًا من القهوة والحبوب المنتجة للزيوت. وفي حالات كثيرة، نجد أن منتجي هذه السلع الرئيسيين هم فلاحون صغار سوف يتأثرون مباشرة بالأزمة.

المضي قدمًا

والوضع المذكور آنفًا، الذي يدفع ملايين الناس في البلدان الأقل نموًا نحو الفقر المتزايد والضعف، يتطلب تحركًا سريعًا وملحًا. وبغرض التغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية، وخلق بيئة ممكنة للتنمية في البلدان الأقل نموًا، فمن المهم جدًا أن يجتمع المجتمع الدولي وحكومات البلدان الأقل نموًا، لبحث سبل مكافحة آثار الأزمة الاقتصادية على هذه البلدان.

وهذا ما سيتحقق مع التغيير الأساسي للبنية المالية العالمية. فالفشل الذريع في النظام الحالي لا يعرض لنا ملامح عدم ملاءمته فحسب، بل يبرز كذلك فضل المناهج والمقاربات الراهنة للتنمية. فبالنسبة لكثير من الناس الذين يعيشون في فقر في البلدان الأقل نموًا، لم يجلب هذا النموذج الحالي من النمو الاقتصادي سوى القليل من المنفعة، إذا وجدت.

وفي السعي إلى حلول للمشكلات التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية، تعد الأفعال التالية ذات أهمية ملحة:

1. فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام صادرات البلدان الأقل نموًا بدون شروط، يعد أمرًا ضروريًا لتعزيز التجارة العادلة، وتدعيم اقتصاد هذه البلدان؛ لإعادة النمو. فنسبة الصادرات من البلدان الأقل نموًا إلى البلدان المتقدمة التي تتمتع

بالإعفاء الضريبي لا تتعدى 79% وفقًا لتقرير مجموعة عمل الأهداف الإنمائية للألفية، التابعة للأمم المتحدة، للعام 2008. ويجب احترام اتفاقية الإعفاء الضريبي للخطوط التعريفية 97% لصادرات البلدان الأقل نموًا (باستثناء الأسلحة والنفط) وفق الالتزام الذي جاء في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2005.

2. ثمة حاجة ملحة لتغيير وإعادة بناء حكم المؤسسات المالية الدولية؛ بغرض تعزيز المساءلة العامة والشفافية، وهو ما يجب أن يتم وفقًا لحاجات البلدان الأقل نموًا. فضلًا عن ذلك، فإن المشاركة الديمقراطية لجميع البلدان في المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، ومع مؤسسات النقد، والأمم المتحدة في مركزها، مسألة حيوية لضمان نظام مالي أكثر تكافؤًا وديمقراطية واستدامة.

3. للتغلب على الأزمة الاقتصادية في البلدان الأقل نموًا، يجب إلغاء كافة الديون على الفور وبدون شروط وبلا رجعة. ولتسهيل هذه العملية ثمة حاجة ملحة لتأسيس آلية عمل شاملة، تطبق على مستوى دولي، وتتصف بالشفافية والحيادية.

4. بالمثل، تعد تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية بصورة متكافئة أمرًا ضروريًا لتحقيق تنمية مستدامة في البلدان الأقل نموًا. خصوصًا بالتركيز على الوصول إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والحماية الاجتماعية. ويجب ألا يتأخر تطبيق توصيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، لتوحيد المعونة للبلدان الأقل نموًا⁽⁵⁾.

5. من العاجل زيادة تدفق المساعدة إلى البلدان الأقل نموًا؛ لتمكينها من التغلب على الأزمة الاقتصادية وتعزيز التنمية. على الرغم من الإحصاءات النقدية حول تعزيز التنمية لعام 2002، والتي حثت البلدان المتقدمة على القيام "بجهود ملموسة نحو تلبية الهدف الخاص بإجمالي

(5) The 2001 DAC Recommendation to untie ODA to LDCs was amended on 15 March 2006, and more recently in July 2008, extending the Recommendation to include non-LDC HPCs.
See: www.oecd.org/dac/untiedaid

خاتمة

إن العالم المتعولم الذي نعيشه اليوم، في أشد الحاجة إلى مقاربات عالمية جديدة. وإذا كان علينا تحقيق أهداف نطمح جميعاً إليها، فنحن في حاجة إذن إلى التأكد من أننا نعمل لتخفيف حدة تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية المدمرة. وأن نستغلها كفرصة سانحة لإحداث تغير حقيقي في النظام العالمي. بحيث ينال الجميع فرصاً أفضل لعيش حياة كريمة وآمنة. ويعتمد نجاحنا في هذا على كيفية مواجهتنا للحاجات الملحة بيننا، خصوصاً حاجات هؤلاء الذين يعيشون في البلدان الأقل نمواً، من يواجهون التحديات الأكبر.

ستيغلز (Stiglitz Commission) المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، تعد محل ترحيب، فضلاً عن ذلك، ثمة حاجة لخلق نظام احتياطي عالمي للبنية المالية الدولية. وبالمثل، يجب تنفيذ الالتزامات الدولية بفاعلية مباشرة؛ بغرض مواجهة أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، بما فيها برنامج عمل بروكسل، والأهداف الإنمائية للألفية، وأجندة أكرا للتحرك، حول فاعلية المساعدات في البلدان الأقل نمواً. ومن وثيق الصلة بهذا، أن نبرز ونلفت انتباه المجتمع المدني إلى حقيقة أن الفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان الأقل نمواً، سيسفر عن فشل عام وكلي لهذه الأهداف.

ناتج قومي 0.7 كمساعدات رسمية لتنمية البلدان النامية، ومن 0.15% إلى 20% من الناتج القومي للبلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً بحلول عام 2010 كما تم الاتفاق في برنامج بكين للعمل، فإن بلداناً عديدة يبدو أنها تجاهلت هذه الأهداف والاتفاقات.

6. تحتاج البلدان الأقل نمواً حزمة تنشيطية خاصة على شكل منح لمكافحة آثار الأزمة الاقتصادية. والفشل في إدخال مثل هذه الحزمة، سيسفر عن مخاطر كبيرة من زيادة الإبادات الجماعية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البلدان الأقل نمواً. في هذا السياق، فإن التوصيات التي قدمتها لجنة الخبراء التي أسسها رئيس الأمانة العامة للأمم المتحدة (المعروفة بلجنة